مراجعة نقدية لكتاب (الفكر السياسي الوهابي) لأحمد الكاتب

قام بالمراجعة
أ. خالد بن محمد القرني[١]

يعد كتاب (**الفكر السياسي الوهابي**) للمفكر الشيعي **أحمد الكاتب** أحد أهم كتبه التي ألفها وأخرجها للناس ، بيد أنه يختلف عن بقية كتبه وخطه ومنهجه العام..

ونظراً لما **للكاتب** من حضور بارز في الساحة الثقافية فقد رأيت أهمية مراجعة كتابه هذا، وتناوله من خلال الدراسة التحليلية الموضوعية، والمقارنة بين منهجه الذي عرف عنه في عموم أطروحاته الفكرية وبين منهجه في هذا الكتاب، ثم إلقاء الضوء على أهم ما تناوله **الكاتب** من قضايا.

أولاً: التعريف بمؤلف الكتاب:

هو: عبد الرسول بن عبد الزهرة بن عبد الأمير لاري، المشهور بـ **أحمد الكاتب**[٢].

ولد في كربلاء عام ١٩٥٣م، ونشأ في عائلة متدينة. وقد درس القرآن وهو ابن خمس سنين، ثم انتقل إلى المدرسة التي أنشأها آية الله الشيرازي للتعليم الديني خاصة، وبقي فيها

(١) أكاديمي بجامعة الملك خالد في أبها.

(٢) انظر موقع شبكة الدفاع عن السنة على العنوان :.www.d-sunnah.net.

إلى أن التحق بالحوزة العلمية وهو في الرابعة عشرة من عمره[1]، ومكث فيها إلى أن بلغ عمره عشرين عاماً، ثم انتقل إلى الكويت للعمل مدرساً، وظل بها إلى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وألف[2] في هذه الفترة عدداً من الكتب، منها:

الإمام الحسين كفاح في سبيل العدل والحرية، و**الإمام الصادق معلم الإنسان**، و**تجربتان في المقاومة**، ثم **عشرة ناقص واحد يساوي صفر**، والذي تبنى فيه القول بأن مهدوية **محمد بن الحسن** من أهم أركان الإيمان التي ينتفي بانتفائها، وكل هذه الكتب في الجملة تهتم بنظرية الإمامة والفكر الشيعي السياسي.

ثم غادر الكويت إلى طهران، فعمل هناك رئيساً لتحرير القسم العربي في الإذاعة الإيرانية[3]، وعمل أستاذاً للفقه والأصول في حوزة القائم في طهران قريباً من سبع سنوات، وفي هذه الفترة انتظم في صفوف **منظمة العمل الإسلامي** التي تعد من أهم الحركات الثورية التي تؤسس لنشر المذهب الإمامي عن طريق الثورة والمصادمة[4]. وقد ترقى **الكاتب** في هذه المنظمة ليصبح عضواً قيادياً. وفي عام١٩٨٦م انتقل إلى السودان داعياً إلى التشيع، وقد تشيع على يده في هذه الفترة الكثير[5].

وفي هذه الفترة كان **الكاتب** من أشد المتحمسين للمذهب الإمامي حتى عام ١٩٨٨م. وحينما كان **الكاتب** يتابع مراحل تطبيق ولاية الفقيه في إيران أقر الخميني قانوناً رَفَضَهُ مجلس المحافظة على الدستور، وأعلن في خطاب له أن للفقيه ولاية مطلقة، وأن له الحرية المطلقة في إقرار ما يشاء وإلغاء ما يشاء دون الرجوع إلى الأمة، وهذا الطرح أثار في نفس **الكاتب** عدة

---

(١) انظر رسالته إلى مرتضى القزويني على موقعه .www.alkatib.co.uk وانظر لقاءه مع قناة المستقلة بتاريخ ١٤٢٤/١/١هـ. على الموقع : www.almustakillah.com

(٢) جميع هذه الكتب مطبوعة ، ويمكن الحصول على نسخة منها مجاناً عن طريق الموقع الإلكتروني www.alkatib.co.uk.

(٣) انظر لقاء الجزيرة معه في برنامج (بلا حدود) الأحد ١٤٢٢/١٠/٢٢هـ.

(٤) لمعرفة المزيد عن هذه المنظمة ينظر كتاب : عراق بلا قيادة لـ عادل رؤوف ٢٣١ ـ ٣٠٣. وانظر الموقع الإلكتروني .www.aljazeera.net صفحة المعرفة ، مقال : الأحزاب المرتبطة بالولي الفقيه.

(٥) انظر موقع : شبكة الدفاع عن السنة .www.d-sunnah.net

تساؤلات حول ولاية الفقيه ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها، وبعد البحث والدراسة لمراحل الفكر الإمامي عموماً ولولاية الفقيه ومهدوية **محمد بن الحسن** خاصة وصل إلى نفي مهدوية **محمد بن الحسن**، ومن ثم بطلان نظرية الأئمة الاثني عشر من أساسها، وأصبح يرفض وصفه بالإمامي أو الاثني عشري لأنه لم يعد يؤمن بفكرة الإمامة أصلاً[١]، وكان من نتاج هذه المرحلة تأليف كتابه: **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه.**

وقد انتقل من عام ١٩٩١م ليعيش في لندن[٢]. وفي هذه الفترة ألف: **نحو خلافة ديمقراطية لا سنية ولا شيعية**، و**السنة والشيعة وحدة الدين خلاف السياسة والتاريخ**. وهما كتابان يركزان على ما يمكن أن يشكل نقاط التقاء بين المذهب السني والشيعي **في نظر الكاتب.** ثم ألف: **جذور الاستبداد في الفكر السياسي الوهابي**، والذي أسماه في طبعته الثانية والتي تلتها بـ **الفكر السياسي الوهابي**، وكتاب **في سبيل الشورى والوحدة والتجديد**، وهو جمع لحواراته مع أكثر من ثلاثين مرجعاً شيعياً في أكثر من ألف صفحة حول رؤاه التي نقد فيها الفكر الإمامي.

وله العديد من الحوارات التلفزيونية المهمة[٣]، ومن أهمها حواره مع **قناة الحوار** حول الحوار الشيعي الوهابي في ثلاث حلقات، وحواره مع نفس القناة حول مهدوية **محمد بن الحسن** في خمس حلقات، ومع نفس القناة في برنامج **مراجعات** في خمس حلقات أيضاً، وحواره مع **قناة أي إن بي** حول كتابه: **تطور الفكر السياسي الشيعي** في خمس حلقات.

ثانياً: التعريف بالكتاب

يتكون الكتاب من: مقدمة، وسبعة فصول وخاتمة.

---

(١) من مقابلته مع قناة المستقلة برنامج الحوار الصريح ١٤٢٤/١/١هـ، وانظره على الموقع www.almustakillah.com، ومن أهم كتبه التي ناقشت فكرة ولاية الفقيه كتابه : تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه

(٢) انظر : www.d-sunnah.net

(٣) تجدها كاملة على الموقع : http://uk.youtube.com

المقدمة:

قد جعلها **الكاتب** مدخلاً بيّن فيه ما هي الوهابية، ومن هم الوهابيون، مؤكداً على أن **العنف والفكر الدكتاتوري وانعدام الحوار** من أهم البنى المكونة للفكر الوهابي - حسب رأيه - ! ومشيراً إلى أن أسامة بن لادن وكل ما تمخض في المرحلة الأخيرة من أحداث تصاعدت معها وتيرة التكفير في المنطقة هي أثر من آثار الوهابية ! وهو في هذه المقدمة يؤكد على أن السعودية (**فشلت في إحداث أي تطور ديمقراطي. وربما كان لهذا الفشل عوامل عديدة ولكن أهمها الفكر السياسي الوهابي الرافض للديمقراطية**)[1].

ويرى أن ذلك الفشل: (**ليس بسبب الرغبة السلطانية في الحكم المطلق والاستبداد فقط، وإنما لغياب الفكر الشوريّ، ومعاداة الفكر الوهابي للديمقراطية باعتبارها دينا إلحاديا غربيا، وكفراً معادياً لدين الإسلام، وشركاً بالله تعالى، وناقضاً من نواقض التوحيد، إضافة إلى الخوف من عامة السكان والتشكيك بدينهم أو اتهامهم بالشرك والانحراف والضلال والفسق والفجور**)[2].

وهو يؤكد في هذه المقدمة على أن (**الظاهرة الدكتاتورية موجودة في كل زمان ومكان، ولكنها تتمتع بخصوصية بارزة في التجربة السعودية، وترتبط بعلاقة وثيقة بالتفسير الوهابي للدين**)[3].

وهكذا يبدأ **الكاتب** بهذا المدخل ليحدد منذ البداية ما يريد تقريره في كتابه هذا بوضوح.

الفصل الأول من الكتاب: نظرية التوحيد الوهابية

وهنا يؤكد **الكاتب** على مفهوم التوحيد عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد كان تصويره لهذا الأمر عند الشيخ صحيحاً، إلا أنه رتب عليه ما لا يُقَر عليه، فقد أكد **الكاتب** أن الشيخ رحمه الله استنتج من ذلك (**ارتداد الأمة الإسلامية وعودتها إلى شرك الجاهلية**

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص ٥

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٧

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص٧

الأولى وعبادة الأوثان والأصنام) [١]، ويؤكد **الكاتب** هنا على أن الشيخ رحمه الله **(أطلق... في جميع كتبه ورسائله كلمة المشركين على عامة المسلمين)** [٢].

وخلاصة هذا الفصل أن **الكاتب** أراد من خلاله أن يبين حقيقة التوحيد عند الشيخ، مؤكدا على أنه قدم تصوراً خاصاً لمعنى المسلم مخالفاً **(لما كان يعتقده عامة المسلمين من الجيل الأول)** [٣]، وأن دعوة الشيخ قائمة على تكفير عموم المسلمين.

الفصل الثاني من الكتاب: ولادة الدولة السعودية الوهابية الأولى

وفي هذا الفصل يتحدث عن نشوء العلاقة بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود رحمهما الله، ويؤكد فيه على أن الشيخ اعتبر **(عامة المسلمين كفاراً ومشركين ومرتدين إلى الجاهلية الأولى..وأهدر دماء جميع المسلمين)** [٤]، ومن هنا قاتل الجميع على أنهم كفار مرتدون.

الفصل الثالث: ملامح التجربة السياسية الأولى

وبين **الكاتب** في هذا الفصل أن الاستبداد والقهر والتسلط كان سمة هذه المدرسة، وكيف **(اتخذت التجربة الوهابية السعودية الأولى التي قامت على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود صفة الحكم الاستبدادي المطلق)** [٥]، وأن الجذور التاريخية لهذا الاستبداد كانت موجودة في فكر ابن تيمية[٦]! ويرى **الكاتب** بأن في الدعوة إلى طاعة الإمام وعدم الخروج عليه تكريساً لاستبداد الحاكم وإلغاء الشورى[٧]. كما أكد في هذا الفصل على العنف والإرهاب الذي يرى أن الدعوة مارسته مع جميع المسلمين بلا استثناء ! كما أنها كفّرت كل من خالفها ! وهو في هذا الفصل يشير إلى الفوضى التي كانت قائمة

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٢١

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٣١

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص ١٥.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ٤٧-٤٨

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص٦٢

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص ٦٧ -٧٢

(٧) الفكر السياسي الوهابي ص ٧٢ - ٧٥

في تلك الحقبة التاريخية في الجزيرة العربية محاولاً رد ذلك كله إلى اعتقاد علماء الدعوة بوجوب طاعة المتغلب، دون أن يشير **الكاتب** إلى أسباب أخرى كانت مؤثرة بشكل كبير مثل انتشار الجهل، وإغراء الناس بالمال من قبل من يتسلط، وقناعة كل متول بأنه أولى بالسلطة من سابقه، وغير ذلك[1].

الفصل الرابع من الكتاب: الدولة السعودية الوهابية الثالثة والشورى

وفي هذا الفصل يؤكد **الكاتب** على أن علاقة الملك عبد العزيز رحمه الله بعلماء الدعوة إنما كانت لتثبيت ملكه ولأطماع سياسية، وليست قائمة على القناعة بأهمية هذه الدعوة! (**ولكنه كان يريد فقط أن يستغل الإخوان والحركة الوهابية لتحقيق انتصارات عسكرية وسياسية**) [2]! ويؤكد على أن الملك عبد العزيز كان يعرف أنه خارج (**على مبادئ الوهابية**)[3]، وأن (**شعاراته الوهابية كانت مخادعة وجوفاء ومؤقتة وأنه كان انتهازيا**)![4] حسب وصفه.

ولن تجد في هذا الفصل أي حديث عن نظرية سياسية في فكر الدعوة وعلمائها، وإنما كله حديث عن استبداد العائلة المالكة واستئثارها بكل شيء كما يقول[5].

الفصل الخامس من الكتاب: المؤسسة الدينية الوهابية والشورى

هذا الفصل بكامله لا دخل له في الحديث عن موقف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الشورى، وإنما كله حديث عن الأسرة الحاكمة في المملكة وعلاقتها بمبدأ الشورى، مؤكدا على أن هذا النظام استفاد من الدعوة وعلمائها في موقفها من عموم المواطنين، وذلك من خلال ما (**كانت توفره من تشكيك بهوية تلك المجموعات الإسلامية، ودعوة لطاعة الحاكم**

---

(١) انظر: تاريخ البلاد العربية السعودية ص ٢٨، عقيدة الشيخ محمد ص ٢٣، حركة التجديد والإصلاح في نجد ص ٢٠، حاضر العالم الإسلامي ١/ ٢٥٩-٢٦٠، روضة الأفكار ١/ ٢٥-٥، مجموعة التوحيد الرسالة الثالثة للشيخ محمد بن عبد الوهاب ص٢٥٢.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص ١١٦.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص١٢٩

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص ١٢٩.

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص ١٠٥ ـ ١٥٢.

طاعة مطلقة)[١]، ثم يقول: **(وكان ابن سعود واثقاً من السيطرة على الحركة الوهابية، وقدرته على الاستفادة منها لخدمة أغراضه السياسية وبناء نظام استبدادي مطلق)** [٢].

واللافت في هذا الفصل أن الكاتب لم يأت بنقل واحد عن علماء الدعوة يبين فيه حقيقة الموقف من مبدأ الشورى[٣].

الفصل السادس من الكتاب: المعارضة الوهابية والشورى

وفي هذا الفصل يقسم المعارضين للواقع السياسي في المملكة إلى ثلاثة أقسام:

- المعارضة الإصلاحية الموالية للنظام ويمثلها ابن قعود وابن جبرين والعودة والحوالي وحمود العقلا !
- المعارضة الرافضة للنظام، ويمثلها جهيمان العتيبي، ثم التيار السروري فيما بعد !
- المعارضة الثورية المسلحة، ويمثلها أسامة بن لادن وأتباعه !

في هذا الفصل يؤكد **الكاتب** على أن هذه التيارات الثلاثة يجمعها **(عدم الاختلاف البنيوي عن الفكر السياسي الوهابي، والانبثاق من داخل العقل السياسي للنظام، وعدم تبني الشورى والانتخاب أو المشاركة الشعبية في السلطة أو الدعوة إلى تغيير النظام دستوريا أو تغيير العلاقة بين الحاكم والمحكوم)** [٤]، وبالتالي فإن **(الحركات الوهابية الموالية للنظام السعودي والمعارضة له تشترك في بنية فكرية سياسية واحدة)** [٥]، وفكرها في الجملة **(لا يجد أسلوباً للحكم غير الأسلوب الاستبدادي المطلق، ولا يفكر باللجوء إلى الشورى والانتخاب، أو قبول مبدأ تبادل السلطة بشكل سلمي ديمقراطي مع الأحزاب الأخرى)** [٦].

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص١٥٥

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص١٥٥.

(٣) انظر: ص ١٥٣ ـ ١٨٤

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص١٨٧

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص٢٢١

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص٢٢١

الفصل السابع من الكتاب: من الوهابية إلى الديموقراطية:

هنا يتناول **الكاتب** ثلاثة نماذج يرى أنها تمثل نقداً لدعوة الشيخ وفكر علمائها، وهم: محمد المسعري وحسن فرحان المالكي والشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق. ويرى أن (**المسعري ثورة على الوهابية**) [(١)]، وأن المالكي قد (**دعم... هذه الثورة التصحيحية**) [(٢)]، واستشهد من كلام الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق بما سيأتي مناقشته في منهج **الكاتب**.

خاتمة الكتاب:

فيها يؤكد على ما يراه موضوع الكتاب دون سواه، ألا وهو الجزم بأن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب قائمة على (**التكفير لعامة المسلمين**) [(٣)]، وأن الحكم في المملكة يقوم على الاستبداد (**مما حرم الشيعة في المملكة العربية السعودية من ممارسة حقوقهم الإنسانية والسياسية، وأبعدهم عن المشاركة في السلطة أو المطالبة بنظام الشورى**) [(٤)]، ليخلص إلى أن (**النظام السعودي قام على أساس القهر والغلبة والفتح والسيف، ولذلك كانت كلمة الشورى أبغض شيء على مسامع النظام**) [(٥)] على ما يرى !

ثالثاً: المآخذ المنهجية على الكتاب

المتأمل في النتاج الفكري الذي ينتجه **الكاتب** يجده في الجملة نتاجاً متميزاً، ويمثل طرحًا يحمل القارئ على متابعة أطروحاته واحترام رؤاه في كثير من الأحيان.

في تأمل منهج **أحمد الكاتب** عموماً نراه يتسم - في الجملة - بالموضوعية والبحث العلمي، وبمنهجية محددة تكاد تركز على قضايا معينة، إضافة إلى نفس يتسم بالأدب مع مخالفيه.

المتابع لنتاج **الكاتب** يجد أن الموضوعية واعتماد المنهج العلمي هي من أبرز السمات التي

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٢٢٥

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٢٢٩

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص ٢٤٣

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص ٢٤٧.

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص ٢٤٧.

تميز أسلوبه، فهو يركز على الموضوعات التي يتناولها دون محاولة التعرض للأشخاص، ورغم ما يستخدمه بعض مخالفيه[١] في الرد عليه والنيل من شخصه إلا أنه يلتزم الأدب ويعرض عن الشتائم وتناول الأشخاص، ويركز على القضية التي يدور حولها البحث[٢].

مما يلاحظه القارئ أيضاً البعد التحليلي الذي يكاد يكون صفة ملازمة لكل ما يطرحه **الكاتب**، كما يرى اهتمامه بالجانب التاريخي، والمراحل التي يمكن أن تمر بها فكرة ما[٣]، مما قد يؤثر في تشكلها وتكوينها. وهذا المنهج التحليلي الموضوعي والذي أثمر مصداقية كبيرة له في أوساط متابعيه[٤]، هو عينه الذي أثار ضده الخصوم، من حيث إن هذا المنهج يزعزع الفكرة التي يتناولها **الكاتب** بموضوعية بارزة، إضافة إلى قبوله للحوار في كل ما يكتبه[٥].

ومما يلاحظه القارئ في قراءته للكاتب تأكيده على التحاكم إلى الكتاب والسنة[٦]، **وإن كان لم يبين على وجه التحديد ماذا يعنيه بالسنة** ! وتراه يستشهد من نصوص الأئمة ومن كتب الشيعة بما يؤيد هذا الأمر[٧]، مؤكداً على أن كل ما روي عن الأئمة من الروايات التي تصرف الناس عن كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ فهي مكذوبة ولا تثبت للنقد من حيث الوجهة

(١) انظر مقدمة كتاب دفاع عن الشيعة لـ نذير الحسيني وكتاب عالم سبيط النيلي بعنوان : الشهاب الثاقب للمحتج بكتاب الله في الرد على الناصب أحمد الكاتب.

(٢) انظر حواره مع الشيرازي على الموقع: www.alshirazi.com بعنوان: مع السيد محمد الحسيني الشيرازي في كتابه (الإمام المهدي) وحواره مع الحسيني على موقعه : www.alkatib.co.uk بعنوان : مع السيد إدريس الحسيني في كتابه من الشك إلى الشك.

(٣) وخير مثال على ذلك كتابه : تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه.

(٤) وفي تصفح حواراته مع منتقديه تجد الكثير منهم يثني على هذه الخاصية ويصفه بالموضوعية والصدق والمنهج العلمي الرصين. انظر حواراته على الموقع .www.alkatib.co.uk

(٥) ستجد على موقع الكاتب أكثر من ألف صفحة جُمعت فيها الحوارات والردود التي أثارها الكتاب، كما أن الكاتب دعا إلى مناقشة كتابه هذا من خلال موقعه الإلكتروني، ويقوم بعرض الدراسة المقدمة ورده عليها.

(٦) انظر مثلاً: مقال: الخلط بين النبوة والإمامة. ومقال : الغلو بالإمام إلى درجة الربوبية والشرك بالله ، وحواره مع حسن الصفار، والقزويني، ومحمد حسين الخرساني، وعلي الكوراني. على موقعه www.alkatib.co.uk

(٧) انظر مقاله (القول بالولاية التكوينية تفويض وغلو وشرك) على الموقع :www.iraycenter.net وانظر مقاله (من أين يستقي الشيخ الوحيد الخرساني أفكاره المتطرفة حول الإمام المهدي) على موقع الكاتب.

الوجهة الحديثية[١]. وكثيراً ما يؤكد على أن أكثر الروايات التي تنسب إلى الأئمة سوف **(تسقط عندما يكون هناك غربلة حقيقية للتراث)**[٢]، وقد ابتدأ مشروعاً أعلن عنه في موقعه تحت عنوان **نقد الروايات التاريخية في التراث الشيعي**[٣].

والمتأمل فيما يكتبه **الكاتب** إضافة إلى حواراته ومقالاته الصحفية، وكذا مقابلاته التلفزيونية يجده يعتني بالتركيز الشديد على قضايا محددة، وإدارة الحديث حولها، دون محاولة الخروج إلى قضايا أخرى. ولعل من تابع مراجعاته في قناة الحوار لمدة خمسة أيام يتضح له مثل هذا الأمر بجلاء[٤].

وهذا التركيز الشديد من **الكاتب** على الفكرة التي يتناولها بالبحث تعطي منهجه قوة ورصانة، إضافة إلى أنها تحمله على جمع كل ما له تعلق بالموضوع أو يخدم فكرة البحث، ثم ترتيبها في تسلسل منهجي يعطي للقارئ انطباعاً عن الجهد الكبير الذي يبذله **الكاتب** في أبحاثه ودراساته.

هذا منهجه من حيث الجملة.

---

(١) انظر رسالته إلى مرتضى القزويني على الموقع: www.isl.org

(٢) انظر www.iraycenter.net وهو تفريغ لحواره مع قناة المستقلة ١٤٢٤/١/١هـ.

(٣) انظره على موقعه www.alkatib.co.uk (مدونة الكاتب).

(٤) ولو قيل بأن كل ما كتبه الكاتب منذ عام ١٩٨٨م إلى اليوم يتعلق بشكل مباشر بمسألة (الإمامة) لما كان بعيداً عن الصواب، وذلك أن أحمد الكاتب في مراجعاته للمذهب الإمامي يرى أن القضية الجوهرية التي يدور حولها المذهب الإمامي هي مسألة الإمامة ، وأن إسقاط هذه الفكرة سيتهاوى معه كل أركان هذا المذهب ، فركز دراساته حول إسقاط فكرة ولاية الفقيه من خلال ثلاثة أمور :

١. إسقاط فكرة (النص والتعيين) والتي تريد أن تُقَعِّدَ لثبوت إمامة الأئمة من خلال النص الإلهي والتعيين المباشر من الإمام السابق.

٢. إسقاط فكرة (مهدوية محمد بن الحسن) من خلال الدراسة التاريخية المعمقة والتي وصلت إلى أنه لا وجود لأحد بهذا الاسم.

٣. إسقاط فكرة (ولاية الفقيه) وذلك أن مستندها النظري وهو (النص والتعيين) قد سقط ومستندها التاريخي وهو (وجود الإمام الثاني عشر والذي عين الفقهاء كنواب عنه) قد ظهر زيفه ، وبالتالي فإن ولاية الفقيه لا تصمد أمام النقد ، وما هي إلا محاولة من المراجع الشيعية للسيطرة على أموال الشيعة واستغلالهم فيما يخدم سياساتهم. وبالتالي تكون النتيجة أن المذهب الإمامي والقائم على الاعتقاد بوجود اثني عشر إماماً قام على غير أساس.

والسؤال المطروح هنا:

ما مدى التزام الكاتب بهذا المنهج في كتابه: الفكر السياسي الوهابي...؟

والجواب عن هذا السؤال يتبين من خلال النقاط التالية:

أولاً: المؤلف من بداية العنوان صاحب موقف غير محايد، ففي طبعته الأولى كان يحمل عنوان: **جذور الاستبداد في الفكر السياسي الوهابي**(١). وهذا من حيث المنهج العلمي يُعَد مصادرة، وحكماً قبل الدخول في الدراسة. فهو يحكم بوجود الاستبداد في هذا الفكر قبل الشروع في تحليل الموضوع، فضلاً عن أن الأولى أن يعرض لما يريد دراسته بشكل محايد ثم يدع القارئ يستنبط الحكم بنفسه.

إضافة إلى أن مصطلح **"الوهابي"** أضحى شيوعه في كثير من الأوساط الثقافية على جهة اللمز أكثر من كونه مصطلحاً محايداً، فضلاً عن أن يكون لقباً تَسمّى به صاحب هذه المدرسة والتي تناولها **الكاتب** بالدراسة. وهذه التسمية لم يتسم بها الشيخ ولا أحد من أتباعه، وإنما هي من أعداء الدعوة، حيث راق لهم هذا الأمر فأشاعوه(٢)، وقد جاء في خطاب الملك عبد العزيز رحمه الله في ذي الحجة ١٣٤٧هـ **(يسموننا بـ"الوهابيين"، ويسمون مذهبنا "الوهابي" باعتبار أنه مذهب خامس، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعاية الكاذبة التي كان يبثها أهل الأغراض، نحن لسنا أصحاب مذهب جديد أو عقيدة جديدة، ولم يأت محمد بن عبد الوهاب بالجديد فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما كان عليه السلف الصالح)**(٣)، ويقول المستشرق مرجليوت **(إن التسمية "الوهابية" أطلقت من قبل المعارضين في فترة حياة مؤسسها... ولم تستعمل من قبل أتباعها في الجزيرة العربية)**(٤)، وعليه فإن الموقف المحايد والموضوعية كانا يقتضيان من **الكاتب**

---

(١) لم أطلع على هذه الطبعة، وقد ذكر لي ذلك بعض أهل الاختصاص، وهو بهذا العنوان في موقع الكاتب على الشبكة الإلكترونية.

(٢) انظر: محمد بن عبد الوهاب داعية التوحيد والتجديد في العصر الحديث لبهجة الأثري ص ١٧.

(٣) نقلا عن كتاب: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية ص ١٣٢.

(٤) نقلا عن كتاب: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الرؤية الاستشراقية ص ٦٨.

استخدام مصطلحٍ يرتضيه أصحاب المنهج الذي يتناوله بالدراسة[1].

ثانياً: الكتاب كله اتهامات، فمن الصفحة الأولى تجده يقول عن هذه الدعوة : **(إنها كانت تعيش أزمة فكرية سياسية محيرة تتردد فيها بين التكفير والخروج، أو الإرجاء والخنوع، ولا تجد بينهما مخرجا)**[2]، إلى آخر صفحة في كتابه تراه وهو يقول: إن (**الحركة الوهابية تنطوي على تناقض جوهري أبدي مع الديمقراطية والشورى، بسبب رفضها الاعتراف بالأمة الإسلامية على أساس الشهادتين، وإصرارها على النظر إلى الناس من خلال منظار الشيخ محمد بن عبد الوهاب الضيق للإيمان والإسلام، وهو ما جعلها أقلية في المجتمع تلجأ إلى العنف، وتضطر إلى التحالف مع قوة عسكرية، وتعتمد الجهاد ضد بقية المسلمين... وبكلمة أخرى لا يمكن للحركة الوهابية أن تتقدم على طريق الشورى أو الديمقراطية إلا بالتخلي عن الوهابية)** [3]. والكتاب كله مليء بهذا النوع من الاتهامات، دون أن تجد برهاناً من المؤلف على صحة ما يقول.

ثالثاً: لا تعثر في الكتاب على دراسة تحليلية معمقة توصل القارئ ضرورة إلى صحة ما يذكره **الكاتب** من رؤى حول دعوة الشيخ، بل لا تكاد تعثر إلا على عبارات الاتهام في كل صفحة، دون أن تجد من المؤلف ما يدعم تلك الآراء التي يتبناها حول هذه الدعوة، وهذا لا يحتاج إلى كبير عناء لاستنباطه، بل تكفي قراءة واحدة للكتاب كي تعلم حقيقة هذا الأمر، وهذا مما يؤكد على أن المنهج المعهود في كتابات **الكاتب** قد تخلى عنه هنا.

رابعاً: لن تظفر في الكتاب بنقل واحد عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب أو أحد من علماء الدعوة يؤكد ما يذهب إليه **الكاتب** من تكفيرهم للمسلمين جميعاً، والقول بردة كل الأمة. ومن لا ينشط لقراءة الكتاب كاملاً فتكفي قراءة الفصل الذي كان ينبغي أن يكون

(١) وقد ظهر هذا المصطلح بين بعض أتباع الشيخ مؤخرا إلا أن هذا لا يعفي الكاتب من استخدام المصطلح الذي ارتضاه الشيخ وأتباعه المتقدمون. انظر في استخدام هذا المصطلح عند المتأخرين من مدرسة الشيخ كتاب : إسلامية لا وهابية لناصر العقل ص١٥٦ وما بعدها.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص ٥.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص ٢٤٨-٢٤٩.

هو مظنة تقرير مثل هذا الأمر، والذي بنى عليه المؤلف كتابه كاملاً، وهو الفصل الأول، وخصوصاً عند حديثه عن: **(تكفير عامة المسلمين)** [1].

خامساً: كان المتعين على **الكاتب** وهو يناقش فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن يعمد إلى نصوص الشيخ فيجعلها عمدته في تقرير ما يريد تقريره، وهذا ما يقتضيه المنهج العلمي. إلا أنك لن تجد في كل الكتاب سوى نقول يسيرة تطل على استحياء، وفي المقابل أيضاً لن تجد منه نقلاً واحداً يؤيد ما قرره **الكاتب** في مؤلَّفه هذا من أن دعوة الشيخ قائمة على:

- تكفير عموم الأمة.
- الدعوة إلى مقاتلة كافة المسلمين.
- الأمر بقتل كل من لم يهاجر إلى ديار الشيخ ولو كان ملتزماً بالدعوة.

ولا شك أن في هذا الصنيع من **الكاتب** تنكباً للمنهج العلمي.

سادساً: أن **الكاتب** اعتمد في تأكيد التكفير لدى الشيخ رحمه الله على النقل من أعداء الشيخ، من أمثال ابن عفالق وابن سحيم والعتيقي ومربد التميمي والحداد وحسن فرحان المالكي[2]، وهذا بعد عن الموضوعية التي كان يجب أن يتحلى بها **الكاتب**، والاعتماد على أقوال الرجل دون مؤاخذته بما يقول مخالفوه من بدهيات المنهج العلمي.

سابعاً: انعدام التوثيق في مواضع كثيرة، وخصوصاً في القضايا الأساسية مثل دعوى التكفير ورفض الشورى، وغيرها من المسائل التي بنى عليها كتابه[3].

ثامناً: عدم الاهتمام بالعودة إلى المصادر الأصلية، فتراه مثلا ينسب شيئاً إلى هيئة كبار

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص ٢٠- ٢٤.

(٢) يكفي أن تطلع على ما أورده من أسماء وما أورده عنهم من نقولات تؤكد البعد التكفيري لدى الشيخ، دون أن يورد نصا واحدا عن الشيخ رحمه الله يدعم ما يقول. انظر : الفكر السياسي الوهابي ص٣١ وما بعدها ، وانظر ص ٩٦.

(٣) انظر مثلا : ص ١٧، ٢٧، ٣١ و ٣٢، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ١٠٨، ١١٤، ١١٧، ١٥٠، ١٧٨-١٨١، ١٨٤، ٢٠٠.

العلماء ثم يكون مرجعه في ذلك كتاب: العلماء والعرش لأنور عبد الله[1]، وينقل عن الشيخ ابن باز ثم يقول: نقلا عن ساحات الحوار[2]، مع أن فتاوى اللجنة وكذا الشيخ مطبوعة منشورة، إضافة إلى أنَّا لا نعرف شيئاً عن أنور هذا ولا عن موقع ساحات الحوار المذكور، كما أن هذه المراجع يمكن العودة إليها عندما يكون الرجوع إلى المراجع الأصلية متعذراً.

تاسعاً: إطلاق التقريرات والتهم دون أن يكون هناك ما يدعمها، ودون أن يذكر من النصوص ما يؤيدها. وإليك بعض الأمثلة:

- يؤكد على أن عموم المسلمين من زمن البعثة إلى اليوم كانوا يرون أن التوحيد لا يعني أكثر من إثبات الخالقية لله تعالى ! ولم يبرهن على ذلك[3]!
- يقول (**فقد اعتبر الشيخ محمد بن عبد الوهاب عامة المسلمين كفارا ومشركين ومرتدين كأهل الجاهلية الأولى**) [4]! ولم يورد شيئا يثبت هذا!
- يقرر أن الشيخ يكفّر كل من لم يلتزم بالولاء السياسي للدولة[5]، ولم يورد نصاً واحداً يثبت هذا الأمر.
- يقول بأنَّا لو تأملنا أقوال الشيخ (**لرأينا أنه يعترف بتكفير كل من يعارضه على الأقل، وإذا جمعنا هذا الموقف مع أقواله ومواقفه الأخرى..لرأينا أنه لم يكن دقيقاً في نفي تهمة التكفير بالعموم، أو أنه كان يمارس التقية في بداية أمره من باب التكتيك وخداع العدو الأقوى، أو أنه كان يتلاعب بالألفاظ، وإلا فإن ظاهرة التكفير بالعموم كانت أبرز ملامح الحركة الوهابية**) [6]! ولم يذكر دليلاً واحداً يُثبت به هذه الدعوى. ولا أدري ما

(١) انظر ص ١٨٩ وما بعدها.

(٢) انظر ص ١٧٤.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص١٥.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص٢٠ وانظر ص ٢١ .

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص٢٤ ـ ٢٩.

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص ٤١.

الذي يمنعه من أن يذكر هذه الأقوال وتلك المواقف التي يقول بأنَّا سنستنتج منها قطعاً تلك النتيجة التي توصل هو إليها ؟

- يقرر أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يرفض الشورى[١]، ويوجب طاعة الإمام (**بغض النظر عن طبيعة سياسته وسلوكه**)[٢]! دون أن يذكر شيئا يؤيد هذه الدعوى، بل إن من الطريف أن تراه بعد ذلك بسطرين ينقل عن الشيخ قوله: (**أرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين..ما لم يأمروا بمعصية الله**)، ولا أدري كيف يستقيم هذا مع قول **الكاتب**: **بـ (غض النظر عن سلوكه وسياسته)** ؟

- يقول: (**استصدر الوهابيون عدة بيانات من علماء الحرمين ومن الشريف غالب بالاعتراف بالدين الجديد (الإسلام) والتبرؤ من دينهم السابق (الشرك)، والإفتاء بكفر عامة المسلمين تحت تهديد السلاح بالطبع**)[٣]، دون أن يثبت شيئاً مما ادعاه.

- يقول: إن الإخوان كانوا يكفرون الذين (**لم يلتزموا بدقة بمثل ما كانوا يلتزمون، كلبس العمامة التي اشتهروا بها**)[٤]، ولم يأت بما يثبت هذا.

- يقول: (**وكان الإخوان قد استعادوا أدبيات الحركة الوهابية الأولى، والتي يكفر فيها مؤسس الحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أهل البادية بالعموم، واقتدوا به في الحكم على أهل البادية المعاصرين لهم عموما بالكفر**)[٥]، ولم يورد دليلاً لا على الأول ولا على الثاني.

- يقول: (**وقد رفض الفكر السياسي الوهابي... ممارسة عملية الولاء والبراء والهجر والمقاطعة في داخل صفوف المجتمع إلا بإذن ولي الأمر والحاكم الشرعي**)[٦]، ولم يأت بما يثبت هذا الأمر.

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٧٢.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٧٢.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص٨٤.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص١١٩.

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص١٢٠ .

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص١٧١.

إلى غير ذلك من الشواهد. وليس الهدف هنا مناقشة ما ذكره **الكاتب** من حيث الصحة والخطأ، أو دراسة ما قرره من حيث الموافقة والمخالفة، بقدر ما نهدف إلى تجلية منهجه، ومدى التزامه بقواعد البحث العلمي، والمنهج الموضوعي.

عاشراً: من مظاهر انعدام المنهج العلمي أو ضعفه على أقل تقدير تعميم **الكاتب** لبعض المواقف، بحيث يجعلها معبرة عن كامل فكر الشيخ رحمه الله، فتراه لكي يؤيد قوله في أن (**عقيدة الحركة الوهابية كانت تعتبر الدولة العثمانية كافرة ومشركة**)[1]، وبالتالي (**فإن الولاء والخضوع والتبعية لها أصبح يعتبر عملاً مناقضاً للإيمان والتوحيد، ولمبادئ الحركة الوهابية التي كانت تكفر من يقف على الحياد تجاهها، فكيف بمن يحاربها**) [2]. فلكي يؤكد ذلك ينقل عن الشيخ سليمان بن عبد الله قريباً من ثلاث صفحات، ثم يجعل ذلك هو المُعبر عن كافة أهل العلم ممن ينتمون إلى هذه المدرسة، ولم يكلف نفسه عناء إثبات هذا عن غيره ممن نقل عنه ! وهذا بعد عن المنهج العلمي الدقيق.

حادي عشر: كان القارئ ينتظر من **الكاتب** - وفقاً لعنوان كتابه - أن يتحدث عن النظرية السياسية لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن يجلي لنا حقيقة الفكر السياسي لدى هذه المدرسة، وإذا به لا يقدم في هذا الباب شيئاً يذكر.

وبيان ذلك أن يقال: من المعلوم أن الفكر السياسي يقوم على ثلاث قواعد، من خلالها يصح علمياً دعوى أنك ستناقش الفكر السياسي لدى أيٍّ كان. فإذا قُدِّمَت رؤية متكاملة عن موقف تلك المدرسة - محل البحث - من هذه القواعد صح لك أن تقول حينها بأنك قدمت دراسة عن **الفكر السياسي** لدى ذلك الحزب أو تلك المدرسة. وهذه القواعد[3] هي:

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٩١.

(٢) المرجع السابق، ص ٩١.

(٣) انظر : العقل في التاريخ لهيغل ص ١٧ ـ ٣٩، الأمير لميكافيلي ص ٢٠ وما بعدها، السياسيات لأرسطو ، الجمهورية لأفلاطون ، ماهية السياسي لـ فرويد، موسوعة السياسة ٣/ ٣٦٢-٣٧٣، ٥٨٧/٦، الموسوعة الفلسفية العربية ١٣٤٣/٢-١٣٥٠، وانظر لزاماً : الدراسة التي نشرتها مجلة الفكر العربي عدد ٢٢. بيروت ١٩٨١، لـ كمال المنوفي بعنوان: السياسة مفهوم وتطور وعلم.

أولا: حقيقة الدولة وهويتها، والأسس المكونة لها، وطبيعة دستورها الذي تُحَكِّمه، ثم نظمها وأهدافها، والقواعد التي تحكم علاقتها بمواطنيها من جهة، وبالدول الأخرى من جهة ثانية.

ثانياً: التحليل التاريخي لأسباب قوة الدول ونشوئها وتطورها، وكذا أسباب ضعفها وانهيارها.

ثالثاً: مجموعة الأخلاق والقيم التي تهيمن على منظومة الحكم برمته، بدءًا من أخلاق الحاكم وعموم الدولة، ونهاية بأخلاق المحكوم، وعلاقة الشعب بالدولة.

والحقيقة أن **الكاتب** لم يقدم حول أيٍّ من هذه القواعد أيَّ شيء، ولم يبين لنا حقيقة الفكر السياسي لدى مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وإنما حصر كلامه في: إثبات التكفير من جهة، واتهام النظام الحاكم في المملكة بالاستبداد والقهر لعموم الشعب.

ثاني عشر: ونظراً لخروج المؤلف عن الموضوعية فقد وجدناه يتجاوز نقاش الفكرة إلى الدخول في النيات، وهذا تنكب للمنهج العلمي. فتراه مثلاً يذكر كيف أن الملك عبد العزيز حينما وجهت إليه العديد من الانتقادات قدم استقالته، وقال للعلماء: (**أنا مستعد للتنازل عن الحكم والتخلي عن جميع سلطاتي لأي رجل تختارونه بدلاً مني**) (١)، ثم يقول - أي: الكاتب - (**ويبدو أن الاستقالة كانت أقرب إلى الطابع المسرحي منها إلى الاستقالة الحقيقية، وأنها كانت تهدف تأمين تأييد الحاضرين لسياسته، واستنكار مواقف زعماء الإخوان**) (٢). وهذا فيه دخول في النوايا والمنهج العلمي ينأى بالباحث بعيداً عن الدخول في النيات.

ثالث عشر: مما يؤخذ على **الكاتب** في هذا المؤَلَّف أنه لم يكتفِ باتهام النظام الحاكم في المملكة بالتسلط والدكتاتورية المطلقة حتى انتقل إلى دعوة مبطنة للثورة عليه، فيؤكد دائما على ضرورة التخلص من هذه السيطرة، ويشير إلى خطأ منظمة القاعدة في أنها (**حين اعترضت...على التواجد العسكري الأمريكي في بلاد الحرمين الشريفين وجهت كل غضبها على المحتل الأمريكي، وتغافلت عن الداعي والطالب للحماية الأمريكية وهو النظام**

(١) الفكر السياسي الوهابي ص١٢٨.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص ١٢٨.

السعودي)[1]، ويقول: **(وعلى رغم احتلال رجال الدين الوهابيين مكانة واسعة في صفوف الشعب من خلال إمامة الجمعة والجماعة في أحد عشر ألف مسجد في المملكة العربية السعودية، ودوائر القضاء والتعليم الديني، وقدرتهم على حشد الجماهير ضد آل سعود أو سياساتهم الاستبدادية والمنحرفة، إذا ما أرادوا، إلا أنهم ظلوا دائماً محافظين على ولائهم للنظام. وقد مرت على السعودية فترات كان يمكنهم فيها أن يلعبوا دوراً كبيراً في إصلاح النظام أو تغييره وإحداث ثورة جذرية فيه، ولكنهم اصطفوا إلى جانب النظام، ودافعوا عنه بقوة)** [2].

وكان المنهج العلمي ـ والذي يعرفه الكاتب جيداً !ـ يقضي بأن يناقش المؤلف هذا الأمر من خلال إيراد الشواهد على دكتاتورية النظام ـ كما يراها ـ من جهة، ومن جهة أخرى يبين حقيقة مواقف أهل العلم من كل ما يرونه من فساد. وإذا كان العلماء ولا شك أطيافاً متباينة في التعامل مع ما قد يطلعون عليه من الخلل إلا أن الأمر لا يخلو من قائم بأمر الله تعالى، آمر بالمعروف، ناه عن المنكر. فكان ينبغي على **الكاتب** أن لا يختزل الأمر كله في طيف واحد، يراه مداهنا للحكام، دون أن يشير إلى جهود بقية العلماء في إصلاح الفساد.

والخلاصة: أن الكاتب لم يقدم حول عنوان كتابه شيئا يذكر، وفي نفس الوقت لم يلتزم المنهج العلمي والموضوعية والحياد عند مناقشته لما أثاره من قضايا. فإما أن يغير عنوان كتابه حتى يتماشى مع ما فيه من أطروحات، وإما أن يغير مضمون كتابه كاملاً، ويأتي بما يتفق مع عنوان الكتاب.

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص ٥.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص ١٦٤.

رابعاً: مراجعات نقدية لأهم قضايا الكتاب

١- التوحيد عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب

يقرر **الكاتب** أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يرى التوحيد الذي جاءت به الرسل ليس توحيد الربوبية فقط، بل هو على وجه الخصوص توحيد الألوهية، (**وبالتالي فإنه لا يكفي للمرء أن يعترف بعدم وجود شريك للخالق كي يصبح موحداً، وإنما يجب عليه أن يمارس العبادة لله وحدة**) [(١)]. كما أنه يقرر أن الشيخ يرى العبادة لا تعني (**أداء نوع من الطقوس الخاصة كالصلاة**) [(٢)]، وإنما (**العبادة تعني ممارسة كل ما يختص بالله تعالى من الدعاء والنذر والقسم والاستغاثة والخوف والرجاء وطلب الشفاعة وما إلى ذلك...**) [(٣)].

وما يقرره **الكاتب** من أن الشيخ رحمه الله يرى **التوحيدَ ليس مجرد إقرار بأنه لا خالق إلا الله** صحيح. وكذا ما يتعلق بالعبادة من أنها تشمل كل ما يتعبد الإنسان به مما جاء به الشرع، إلا أن ما قرره **الكاتب** حول هذا الأمر لا يوافق عليه، بل هو منقوض بيقين. فهو يقرر أن هذا الفهم يخالف (**ما كان يعتقده عامة المسلمين منذ الجيل الأول من أن معنى الإله هو خالق الكون**) [(٤)]، وقد سبق معنا أن الكاتب لم يثبت هنا صحة نسبة هذا الأمر إلى عموم المسلمين منذ الصحابة الكرام، والمهم هنا بيان خطئه في هذا التقرير.

وبيان ذلك: أن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، إلى غير ذلك من الآيات، ومثل هذا في القرآن كثير.

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص١٦.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص ١٦.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص ١٦.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص ١٦.

فالتوحيد الذي دعت إليه الرسل ونزلت به الكتب هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، ولم يكن المشركون يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله تعالى في خلق العالم، بل كانوا يقرون أنها ليست سوى وسيلة إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [يونس: ١٨] ، فسماهم مشركين مع إقرارهم بأن الله تعالى وحده خالقهم وخالق السموات والأرض، واستحل النبي ﷺ دماءهم وأموالهم، وسبى نساءهم، وأوجب لهم النار. فإفراد الله تعالى بالألوهية أصل الدين الذي لا يقبل الله من الأولين والآخرين دينا غيره، وبه أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، كما قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، إلى غير ذلك من الآيات.

فأين هذا من قول **الكاتب** بأن التوحيد لا يعني سوى إثبات الخالقية لله دون شريك؟! فمن جاء بهذا فقد صار موحداً.

وبهذا يتبين صحة ما قرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من أن معنى لا إله إلا الله أي: لا معبود بحق إلا الله، وأن الإقرار بتوحيد الربوبية وحده لا يكفي كي يكون المرء موحداً، كما يتضح الخطأ في قول الكاتب بأن هذا الأمر مخالف لما عليه المسلمون منذ الجيل الأول[(١)].

(١) انظر قريباً من كلام الكاتب في أقوال المستشرق : روسو في كتاب : مواد لتاريخ الوهابيين لـ : جون بوركهارت ص١٦. و الليدي آن بلنت في : رحلة إلى بلاد نجد ص ٢١٠.

٢ـ التكفير في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

يؤكد الكاتب على أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله **(يعتبر...عامة المسلمين كفاراً ومشركين ومرتدين كأهل الجاهلية الأولى أو أضل منها)** [١]، وأنه **(استنتج.... ارتداد الأمة الإسلامية وعودتها إلى شرك الجاهلية الأولى وعبادة الأوثان والأصنام)** [٢]، ولم يورد الكاتب نصاً واحداً يثبت ما ذهب إليه، بل نقل عن الشيخ عبارات لا تدل من قريب أو بعيد على صحة ما ذهب إليه، مثل قوله: **(إني لا أعتقد كفر من كان عند الله مسلماً، ولا إسلام من كان عنده كافراً، بل أعتقد من كان عنده كافرا كافراً...)** [٣].

وقد عقد الكاتب عنواناً لاشتراط الولاء السياسي، وأن الشيخ يكفر من لم ينضم إلى صفوفه، **(واعتبر من يتردد في ذلك...كافراً)** [٤]، ولم يأت الكاتب بنص واحد يثبت هذه الدعوى. ولكي يدعم الكاتب موقفه هذا جاء عن الشيخ بنقولات تشير إلى غربة أهل الإسلام، ثم رتب الكاتب على ذلك القول بأنه لهذا **(استساغ الشيخ... عملية تكفير عامة المسلمين واتهامهم بالشرك)** [٥]، **(ومن هنا فقد أطلق الشيخ...في جميع كتبه ورسائله كلمة المشركين على عامة المسلمين)**[٦]، وقد **(ذهب الشيخ..بعيداً في عملية التكفير لتشمل المعارضين له والمحايدين والمترددين)**[٧]، كما أُعلنَ **(تكفير الدولة العثمانية ورعاياها من المسلمين)**[٨].

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٢٠.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٢١. وانظر لزاما تناقضات الكاتب في زعمه بأنهم يكفرون دون تفصيل ، ثم يأتي بنصوص عن العلماء تنقض ما قرره سابقاً قارن ص ٢٤ مع ص ٨٣ ، ص ٩٩.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص٢٣.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص٢٤.

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص٢٩.

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص٣١.

(٧) الفكر السياسي الوهابي ص٧٦.

(٨) الفكر السياسي الوهابي ص٨٩. انظر ما يرد هذا التقرير من الكاتب فيما سطره د/ عجيل النشمي في مجلة المجتمع عدد ٥٠٦ ، ١٧ محرم ١٤٠١ هـ وقد ختم دراسته بقوله : (ولم نعثر على أي فتوى له تكفر الدولة العثمانية) ، وهذا يؤكد أن الكاتب لو وجد نصا يدعم موقفه لما تردد في إيراده.

وكما أن الكاتب لم يورد من نصوص الشيخ ما يدل على ما ادعاه فإنه اعتمد على النقل من أعداء الشيخ[1]، وهذا سبقت الإشارة إلى ما فيه.

ويؤيد الكاتب مثل هذا الادعاء بأن الشيخ ربما أمر بالتصفية الجسدية لبعض مخالفيه[2]، وكعادته ـ في مواضع كثيرة من هذا الكتاب ـ لم يوثق شيئاً من هذا.

ويستشهد الكاتب بكلام للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق يتحدث فيه عن حركة التكفير والهجرة، وما ينبغي أن يكون عليه الموقف الشرعي، فيحمله على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مؤكداً على أن الشيخ عبد الرحمن (**وجد نفسه مضطراً لمواجهة الفكر الوهابي القديم**) [3]، ولو أن الكاتب التزم ما عُرِفَ عنه من الموضوعية والمنهج العلمي لما وقع في مثل هذا الأمر.

وفي رد هذه الدعوى من الكاتب في أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يكفر عموم المسلمين يكفي أن نأتي بما قاله الشيخ، إذ يقول: (**وأما القول أنا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء، الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم**) [4]، وقال: (**إن كل ما ذكر عنا من الأشياء غير دعوة الناس إلى التوحيد والنهي عن الشرك فكله من البهتان.... وأما التكفير فأنا أُكَفر كل من عرف دين الرسول، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله. فهذا هو الذي أُكفر، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك**)[5]. وقال: (**وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يُكفر، ومن لم يقاتل. ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان...وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما، لأجل جهلهم وعدم من**

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٣١ ـ ٣٦.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص٦٣ ، ٦٤.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص٢٣٧.

(٤) انظر : دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب ص ٤٩.

(٥) الدرر السنية ١/ ٦٤. وانظر : مجموع مؤلفات الشيخ ٥/ ١١، ١٢، ٢٥، ٣٦، ٤٨، ٦٠، ١٠٠، ١٨٩.

ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يُكَفر ويقاتل، سبحانك هذا بهتان عظيم) (١).

وهذا بحمد الله في غاية البيان، وقد التزمنا فيه بما دعونا إليه **الكاتبَ** من الاحتكام إلى نصوص الشيخ رحمه الله.

٣- دعوة الشيخ محمد في مواجهة الديموقراطية

يؤكد الكاتب على أن هذه الدعوة تعاني من (**غياب الشورى في داخلها)** (٢)، ويصر على أن من أهم بُناها (**عدم تبني الشورى والانتخاب أو المشاركة الشعبية في السلطة)** (٣)، ويرى أن الأطياف المختلفة اليوم والمنتسبة فكريا إلى هذه الدعوة لا تختلف عن الفكر العام لهذه المدرسة والذي (**لا يجد أسلوبا للحكم غير الأسلوب الاستبدادي المطلق، ولا يفكر باللجوء إلى الشورى والانتخاب)** (٤)، ويؤكد على (**غياب الشورى من الفكر السياسي الوهابي)** (٥)، كما يرى أن (**الحركة الوهابية تنطوي على تناقض جوهري أبدي مع الديموقراطية والشورى)** (٦)، وأنها (**لا يمكن...أن تتقدم على طريق الشورى أو الديموقراطية إلا بالتخلي عن الوهابية)** (٧).

ولنا مع هذا الكلام وقفات:

أولاً: لم يثبت لنا **الكاتب** هذا الأمر من خلال النقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - فيما يتعلق بالشورى - ولا عن أحد من أتباعه، ولم نجد منه غير القول بأنهم يرفضون مبدأ الشورى، ويؤمنون بالاستبداد المطلق. وإذا كان الأمر يتعلق بمجرد التهم فكل يحسن أن يقول

---

(١) الدرر السنية ١/ ١٠٤. وانظر: ١/ ٢٢٢، ٢٣٤، ٤٦٧.

(٢) الفكر السياسي الوهابي ص١٨٧.

(٣) الفكر السياسي الوهابي ص١٨٧.

(٤) الفكر السياسي الوهابي ص٢٢١.

(٥) الفكر السياسي الوهابي ص٢٤٥.

(٦) الفكر السياسي الوهابي ص٢٤٨.

(٧) الفكر السياسي الوهابي ص٢٤٩.

ما شاء عمن شاء، غير أن الشأن في إثبات الأمر إلى صاحبه، ونسبة القول إلى قائله، من خلال النقل الصحيح الصريح فيما يتعلق بمحل الدعوى. وهذا أمر معلوم في كل الشرائع، ومستقر في كل قوانين الدنيا.

ثانياً: أما قوله بأنهم يرفضون الديموقراطية. فإن كان مقصوده من حيث إمكانية تغيير الأحكام بناءً على رأي الأغلبية فنعم، وهو الذي ندين الله تعالى به، ونرى أن ذلك صريح القرآن. قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [النساء: ١٠٥-١٠٦] وقال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [المائدة: ٤٧]، إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت الحكم لله وحده دون سواه.

وإن كان مقصوده جانب الشورى فيها، وإمكانية انتخاب الحاكم فلا أعلم عن الشيخ رحمه الله ولا عن أحد من أهل العلم المنع من ذلك، ويا ليت **الكاتب** نقل عنهم ما يرى أنه يدعم موقفه. وغالب الظن أنه لو وجد لما أغفل إيراده. وكيف يجد عنهم مثل ذلك وكتب العلماء ملأى بموقف عمر ﷺ عندما جعل الشأن في ستة من أهل بدر يختارون من يرونه أصلح لهذا الأمر.

والغريب أن الكاتب ينص على أن الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق تلميذ الشيخ ابن باز رحمه الله، وسليل هذه المدرسة ثم ينقل عنه أهمية مبدأ الشورى، وجواز المشاركة في العملية الديموقراطية، بل وينسب ذلك إلى الشيخ ابن باز[(١)]، ثم يغفل هذا الأمر ولا يجعله دليلاً على أن أهل العلم ممن ينتسب إلى هذه الدعوة لا يرفضون الشورى، أو أحقية الانتخاب. وقد عقد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فصلاً عن أهمية الشورى في كتابه السياسة الشرعية وأكد أنه (**لا غنى لولي الأمر عن المشاورة**) [(٢)]فليت الكاتب ذكر مثل هذا، خصوصاً وأنه يجعل الشيخ محمد بن عبد الوهاب امتداداً لمدرسة ابن تيمية، بل وينسب إلى شيخ الإسلام

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٢) السياسة الشرعية ص٤٧٣.

(جواز الخروج على الإمام العادل نظراً لشبهة أو تأويل، كما خرج معاوية بن أبي سفيان على الإمام علي بن أبي طالب) [(١)]، فإذا كان ابن تيمية - على رأي الكاتب - يُجَوِّزُ الخروجَ على الإمام العادل فلأن يُجَوز الخروج على أئمة الجور من باب أولى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أَتُراه يبيح الخروج لمجرد الهوى أم إذا رأى في حكم الحاكم ما لا يُقَر عليه، وهذا هو عين المشاركة ومراقبة الحكام. والشيخ محمد رحمه الله يؤكد عدم طاعة الحاكم إذا أمر بمعصية الله فيقول: **(وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين، برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله)** [(٢)]، وأكد الشيخ رحمه الله في رسالته إلى أهل سدير مناصحة الأمراء فإن لم ينتهوا فيرفع الأمر إلى الشيخ كي يرى فيه رأيه[(٣)].

ثالثاً: ينبغي التفريق بين رؤية الشيخ رحمه الله وما يصدر عن الحكام من الممارسات، سواء ما جاء عنهم من الاقتتال على السلطة، أو الاستئثار بالحكم، إلى غير ذلك من الممارسات التي نسبتها إلى الشيخ رحمه الله بعيد كل البعد عن المنهج العلمي والإنصاف في الحكم.

رابعاً: ما يراه الشيخ من وجوب طاعة المتغلب ليس فيه ما يدل على أن الشيخ يوجب طاعته في كل ما يأمر به، بل نصوص الشيخ واضحة في عدم الطاعة في معصية الله. كما أن في ذلك من الفقه ما كان ينبغي أن يشيد به الباحث المنصف، وذلك أن الشيخ رحمه الله رأى أن في استقامة أمور المسلمين وانتظام حالهم من المصالح الكبرى ما تُحتَمَل معه هذه المفسدة.

خامساً: في نهي الشيخ رحمه الله عن الخروج على أئمة الجور ما لم نر كفراً بواحاً من مراعاة مصالح الناس وانتظام أحوالهم ما يدل على فقه عميق، كما أن في ذلك دليلا على أن فقه الشيخ رحمه الله كانت تحكمه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وأن السياسة الشرعية لديه كانت منضبطة بالأنفع للناس.

ففي قول الشيخ بما انعقد الإجماع عليه ما لا يُنكر، كما أن فيه من تحقيق المصالح ودفع المفاسد ما لا يخفى.

---

(١) الفكر السياسي الوهابي ص٧٤ ، وهذا مما لا يوافق عليه الكاتب ، ولا أدري من أين له هذا الفهم عن شيخ الإسلام رحمه الله ، وكعادته في هذا الكتاب لم يورد نقلا عن الشيخ تصح به هذه الدعوى.

(٢) مجموع مؤلفات الشيخ ٥/ ١١ ، وانظر : ١/ ٣٩٤.

(٣) تاريخ ابن غنام ص٣٥١ـ ٣٥٢.

الخلاصة:

بعد أن انتهينا من مراجعة كتاب **الفكر السياسي الوهابي** لأحمد الكاتب نستخلص النتائج التالية:

- لم يقدم لنا **الكاتب** شيئاً حول الفكر السياسي لدى مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وإنما اكتفى بالحديث عن الموقف من التكفير، وكذا اتهام النظام الحاكم في المملكة بالاستبداد المطلق.
- ينبغي للكاتب أن يغير عنوان كتابه، كي يتلاءم مع الموضوع، أو أن يغير المضمون كي يتوافق مع العنوان.
- لم يلتزم الكاتب بالموضوعية والإنصاف، والمنهج علمي، بخلاف ما عهد عنه في كتابات أخرى!
- عدم صحة ما ذكره الكاتب من أن الشيخ رحمه الله قد خالف ما كان عليه المسلمون منذ الجيل الأول في باب التوحيد.
- خطأ الكاتب في القول بأن الشيخ رحمه الله يكفر المسلمين بالعموم.
- لم يورد الكاتب في عموم كتابه من النصوص عن الشيخ أو أحد أئمة الدعوة ما يُثبت به دعواه في تكفيرهم لعموم المسلمين.
- اعتماد الكاتب على أعداء الدعوة في إثبات التهم المنسوبة إلى الشيخ، وفي هذا مجانبة للمنهج العلمي.
- خطأ الكاتب فيما ادعاه من أن دعوة الشيخ رحمه الله لا تعترف بالشورى، وترفض مبدأ الانتخاب.

هذا ما وصلت إليه، فإن أصبت فمن الله وحده فله الحمد والمنة على التوفيق، وإن أخطأت في شيء فمني والشيطان، والله ورسوله منه بريئان.

والله أعلم....

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

فهرس مراجعة نقدية لكتاب (الفكر السياسي الوهابي)